الكبير فهو بمعزل عما بنا سبب تغريبه الشق قوله كالعدم الذاتي والوجوب الذاتي
اي في وجود شيء له تعالى وخصهما بالذكر لانهما اللذان اختصت بهما
الذات العلية وايا العرضيات فلصحتها بناء على ما ذهب اليه الرازي
من انها ممكنة في ذاتها قديمة واجبة لنفسها لا تقتضي الذات اياها كحجر
على خلافه كما هو معلوم في محله والعدم الذاتي هو عدم اقتضاء الوجود
لذات الموجود والعدم العرضي ويسمى بالعدم الزماني عدم اقتضاء
الوجود للذات الموجود بل لتعذره ويطلق الزماني ايضا على بعد الغير
لوجود الحادث والوجوب الذاتي هو وجوب الوجود لذات الموجود والعرضي
وجوب الوجود لا لذات الموجود بل لغيره قوله ولا يلزم الخ من تتمة
التقرير قوله مطلقا اي وجودا مطلقا اي غير مقيد بالازلي او زمانا
مطلقا اي غير مقيد بالازل فهو مفعول مطلق او ظرف ويشير الى
الثاني قوله تفصلا عن ان يكون في الازل قوله والا اي بان قلت
يلزم من اتحادهما اتصافه بامر كون ذلك الامر وجودا ازليا يلزم
ان يكون الخ ووجه اللزوم ان المولى متصف بكمالات لا نهاية لها فيلزم
ان تكون كلها وجودية ازلية قوله من ان يخص اي من الاخص اي من
ذي الاخص قوله عقلا ونقلا اما عقلا فلان ذلك غير لائق بكمال
التوحيد ولانه يقتضي وجود ما لا نهاية له ولعدم الدليل واما نقلا
فلان جمهور المتكلمين حصروا الصفات الوجودية له تعالى في سبع
ومنهم من زاد صفة التكوين ومنهم من زاد صفة الادراك وفي كل ذلك
مجال للمنع اما عدم البلاغة فلان وجود ذات قديمة متصفة بصفات
وجودية قديمة غير منفكة عنها لا نقص فيه بل هو كمال الكمال واما
وجود ما لا نهاية له فلا مانع منه في القديم انما المحال وجود ما لا نهاية
له من الحوادث واما عدم الدليل فقد يقال ان ذلك كمال وكل كمال
يجب له واما النقل فلان المحصور في كلام ائمة الكلام انما هو الصفات
الوجودية الواجب معرفتها تفصيلا لا الواجب مطلقا ولو قال والا يلزم
ان تكون صفات الواجب كلها موجودة ازلية وليس كذلك عقلا ونقلا
لكان اوفاه وسلم من الاعتراض قوله فان قيل اي في الجواب عن ايراد المتن

وحاصله

وحاصله منع ان المراد بالازلي ما لم يسبق على وجوده عدم حتى ترد الشبهة
المذكورة بل ما لا اول له قوله فاندفع الشبهة فيه انها لم تندفع تمامها لان
الاعتراض المتعدم بعدم دلالة الدليل على وجود الكلام وازليته وعلى
تسليم ان المدعى ليس الا ثبوته له تعالى ان لا انما تندفع الشبهة من جهة
عدم دلالة الدليل على الوجود لا من جهة عدم دلالته على الازلية
ولهذا اشار الشق بالعلاوة قوله قلت هو اي اهل السنة ومنهم الملا وحاصل
دفع هذا الجواب اثبات ان مراد المعترض ذلك ليوافق كلامه كلام القوم الذين
هو منهم فانهم يقولون بوجوده ويستدلون بهذا الدليل قوله على ان الخ
ترق في دفع الجواب المذكور وحاصله انا لو سلمنا ان المدعى ليس فيه
تعرض لوجود الكلام فنقول فيه تعرض لكونه ازليا والدليل لا ينتج على
كل حال لم يتجه الاعتراض عليه قوله وفيه ما فيه اي في كون ازليته لا يلزم
من الدليل ما فيه لان ما استدل به تعالى لو لم يكن ازليا لكان حادثا فيلزم
قيام الحوادث بذاته تعالى وهو محال وتوله ثانيا وفيه ما فيه يرجع ضمنا
الى قوله اولا وفيه ما فيه فهو قدح في القدح وحاصله منع لزوم قيام
الحوادث لانه انما يكون اذا قلنا بوجود الكلام اما على انه امر اعتباري
فلا والمولى عز وجل يتصف بالامور الاعتبارية الحادثة اي المتجددة بعد
العدم كالخالق والرازق من غير قيامها به قوله لجواز المجاز اي مسند لجواز المجاز
قوله سواء كان في النسبة فيكون من اسناد الشيء الى السبب الموجد لان حق
الكلام ان يسند الى مباشر كالشجر مثلا فاسناده اليه تعالى لكونه خالقه
فهو مثل هذا مجاز في عرف اللغة وان كان المولى هو الفاعل حقيقة
الا ترى انه لا يقال اكل الله على ان الاسناد حقيقي وان كان المولى خالق الاكل
قوله او في الطرف فيكون مجازا مرسلا من اطلاق احد المتلازمين وارادة الا
وقول الشق قبل خلق الكلام ظاهر في ان المجاز في الطرف فيتأتى فيه التعميم
بعد الا ان يقال المراد لم لا يجوز ان يكون المعنى الواقعي ان المولى خلق
الكلام فيكون التقييد بان المعنى الواقعي ليجاد لا ببيان كيفية التجوز
قوله فيندفع اي السند اي يبطل ليوافق ما مر من ان دفع السند المساوي
بالابطال وانما كان السند هنا مساويا لان المراد بالمجاز خلاف الحقيقة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)